المجلة التاريخية المصرية ٥٠ (٢٠١٦)، ٤٦٣ ـ ٤٩٧

دَوْرُ سُلَيْمَانَ النَّابُلُسِيِّ فِي سِيَاسَةِ الأُرْدُنِّ بَيْنَ عَامَيْ ١٩٣٣ ـ ١٩٥٧م

نعمان عاطف عمرو

سامي محمد علقم(٥)

ملخص الدراسة

لقد تأثر سليمان النابلسي بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي رافقتْه في حياته، الأمر الذي مهَّد له الطريق للالتحاق بأحدث المدارس والجامعات في عصره، مما أتاح له فرص الانفتاح على النخب السياسية والاجتماعية، وصقلت شخصيته بالمفاهيم والقيم الوطنية، الأمر الذي مهد له طريق الصعود إلى القمة من خلال كاريزمية شخصية وعلاقات ناجحة.

ولدى عودته إلى الأردنِّ ـ بعد إنهاء دراسته الجامعية ـ بدأ الاحتكاك بالجماهير من خلال عمله في التدريس، وبعدها أُتيحت له الفرصة للتعرف على العمل الحكومي من خلال الوظائف التي تسلمها في الحكومة، وبعد اكتسابه هذه الخبرة توجه إلى العمل السياسي العام من خلال انضمامه للمعارضة ومن ثم قيادتها، وهذه المرحلة أكسبته صفات جديدة، خاصة عندما كان هدفًا للإقامة الجبرية والاعتقال السياسي.

---

(٥) جامعة القدس المفتوحة، منطقة الخليل التعليمية، الخليل ـ فلسطين ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

إلا أن هذه التجربة لم توقف النابلسي؛ بل جعلته يستمر في حرصه على القضايا الوطنية العامة، وشكّل حزبًا سياسيًا وخاض الانتخابات البرلمانية مع نخبة من زعماء العشائر والشخصيات المركزية، الأمر الذي مكّنه من النجاح ومن ثم تولّي رئاسة الوزارة.

لقد حاول النابلسي بناء نظام وطني برلماني ملكي، كما حاول إطلاق الحريات وإبعاد الأردن عن الأحلاف الغربية، خاصة حلف بغداد وأيزنهاور، والتوجه إلى المعسكر الشرقي، إلا أن استعجال النابلسي في ترسيخه هذه المبادئ أدى إلى نفور شرائح اجتماعية من اليسار؛ الأمر الذي أدى إلى تدخل الملك لوقف ذلك، وأُلصقت تهمة الارتباط بالخارج للنابلسي، الأمر الذي كان له أثر على نمو الحياة الحزبية وتطورها في الأردن فيما بعد.

Abstract

Sulaiman Al-Nabulsi has been affected by the changing social, economic and political circumstances which accompanied him in his life. This paved the way for him to join the most modern schools and universities in his time, offering him opportunities to be open up to political and social elites and refined his personality with national concepts and values. This also paved the road for him to climb to the summit through his charismatic personality and successful relationships.

Upon his return to Jordan after completing of his university education, he began contact with the masses through his work in teaching. Then, he had an

opportunity to learn more about government work through the jobs assigned to him by the government. After the acquisition of this expertise, he moved towards the public political action through joining the opposition and later its leader. This stage provided him with new special qualities especially, when he was the target of house and political arrests.

This experience did not stop Al-Nabulsi, but that made him continue his commitment to public national issues and form a political party. He participated in parliamentary elections with a select group of tribal leaders and central personalities. This fact enabled him to succeed and then assume the position of the prime minister of Jordan.

Al-Nabulsi tried to build a national parliamentary royal system, launch freedoms, take Jordan away from Western alliances, especially the Baghdad Pact and Eisenhower, and head towards the Eastern camp. The rush of this premier in entrenching these principles led to the discontent of the left and the intervention of the king to stop that process. As a result, Al-Nabulsi was charged with association with abroad. Al-Nabulsi's experience had an impact on the growth and development of partisan life in Jordan later.

المقدمة

تُعَد هذه الفترة فترة مميزة في تاريخ النظام السياسي الأردني ، رغم الأحداث والتجاذبات التي مرت بها المنطقة ؛ إذ حافظ الأردن على استقرار سياسي معقول ، وامتص المؤثرات الخارجية على الحركة الجماهيرية ، التي تم التعبير عنها بالانتخابات البرلمانية ، وتكليف الملك حسين سليمانَ النابلسي بتشكيل حكومة ، بصفته رئيس أكبر كتلة برلمانية ، واعتُبرت هذه الحكومة ممثِّلة للوعي القومي الأردني الذي تأثر في ذلك الوقت بسياسة جمال عبد الناصر ، حيث أَطلقت الحكومة الحريات العامة وحاولت تغيير مسار الأردن عن طريق تحويل التمويل والتحالفات من المعسكر الغربي ، الذي تُوج بإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية ومحاولة إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي ، والحصول على تمويل عربي عوضًا عن الدعم البريطاني للمملكة ، إلا أن الأحداث تسارعت بدرجة لم تمكّن سليمان النابلسي رئيس الوزراء من تحقيق برنامجه الوزاري .

ويهدف هذا البحث إلى توضيح المعوقات التي أسهمت في إفشال وجود التيار الوطني في السلطة بزعامة رئيس الوزارة سليمان النابلسي ، التي هي في غالبها داخلية ، إذ أسهمت التوجهات اليسارية المبالغ فيها ، من خلال الحكومة ومن خارجها ، في إفشالها وعدم إطالة عمرها لتتمكن من تحقيق أهدافها .

من ناحية أخرى ، فإن اهتمامات الحكومة في تجربتها الأولى ، وتركيزها على الجوانب السياسية والخارجية ، وعدم طرحها برنامجًا اقتصاديًا يعالج الفقر والبطالة والإنتاج ، أظهرها على أنها غير قادرة على الحل العملي للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تجسد حياة الناس .

أما من الناحية الخارجية ، فإن تركيز التجربة على البُعد القومي ، وعدم معالجتها القضايا الوطنية أو الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الوطنية ، مما جعلها تظهر كأنها

تعمل عكس التراث الوطني ، وأنها مرتبطة بالخارج أكثر ، حيث أسهم في إبراز هذه الصورة حركة الإخوان المسلمين وحزب التحرير .

أما من حيث تقييم التجربة فإن نقص الخبرة السياسية والاندفاع القومي تجاه الانفتاح مع الخارج ، مما أفقدها إمكانية تحقيق أهم أهدافها الذي يتمثل في إقامة نظام ديمقراطي برلماني في ظل الملكية ليعزز الشراكة المجتمعية ، وإن فشل هذه التجربة في تحقيق ذلك بالتأكيد أدى إلى تراجع الفكر الديمقراطي البرلماني والشراكة المجتمعية لصالح الأنظمة الشمولية القبلية .

رغم تعدد وجهات النظر تجاه حكومة النابلسي ، فإنها تشكل مرحلة من مراحل الانعطاف الحاد في الحياة البرلمانية الأردنية ؛ فالكثير من الكُتاب يحمّلون هذه الحكومة مسؤولية إعلان الأحكام العرفية وإلغاء الحياة النيابية بعدها مباشرة بسبب نشاطاتها القومية . ومن خلال تتبُّعنا سياسةَ الحكومة ونشاطها ، نجد أنها تأثرت بشكل كبير بشخصية رئيس الوزراء سليمان النابلسي ، الذي حاول تطبيق تجربة اكتسبها من خلال سنوات طويلة من النضال والعمل السياسي الوطني ، فكانت نشأة الرجل لها أثر في مستقبله .

نشأته والعوامل التي أثرت في تكوين شخصيته

قلة هم الرجال الذين تركوا أثرًا بارزًا في تاريخ الأردن وشاركوا في تكوين تاريخه السياسي الحديث ، سليمان النابلسي من هذه الفئة . إن دراسة حياته ليست أمرًا سهلًا ، بسبب قلة المصادر التي تناولتها وضآلة المعلومات المتوفرة عنها ، فضلًا عن الاختلاف بين أصدقائه ورفاقه في فَهم شخصيته ، وتقييمهم دوره في الحياة السياسية الأردنية .

يعود أصل عائلة النابلسي إلى مدينة نابلس بالضفة الغربية ، إلا أنه نشأ وترعرع في مدينة السلط حيث كانت أسرته تتمتع بنفوذ سياسي واجتماعي واقتصادي

فيها، وتمتلك مساحات واسعة من الأراضي؛ الأمر الذي وفر لسليمان إمكانية الدراسة في أفضل المدارس والجامعات. عمل مع عمه الحاج فوزي النابلسي مُستنطِقًا، وهي وظيفة قضائية رفيعة المستوى تماثل منصب النائب العام في وقتنا الحاضر. رغم استقرار الأسرة في السلط فإنها حافظت على صلات وثيقة مع جذور العائلة في مدينة نابلس.

تعلَّم مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن وألمَّ بالمبادئ الأولية في الحساب، في كتاتيب الشيخ فهيم زيد الكيلاني في السَّلْط، وبعدها التحق بكلية النجاح في نابُلُس حيث أكمل الدراسة الثانوية فيها عام ١٩٢٦م[١]. والتحق بالكلية الإنجليزية في القدس، التي أُطلق عليها فيما بعد اسم (كلية شباب القدس The Jerusalem Men Collage) وكان من زملائه فيها بهاء الدِّين طوقان، وسامي جاسر من السَّلْط، ورَوْحِي الخَطِيب، وعبد الكريم الشَّاعر المعروف بأبي سَلْمَى، وحسن الكَرْمي من فلسطين. بعد سنة من الدراسة في هذه الكلية التحق بالجامعة الأمريكية ببيروت وتخرج فيها عام ١٩٣٢م[٢].

تأثر النابلسي في دراسته الابتدائية بالشيوخ الذين علموه مبادئ الدين الإسلامي وتشرَّب شيئًا من التدين وحفظ أجزاء من القرآن الكريم وكثيرًا من الأحاديث النبوية الشريفة. وتعلم في الكلية أول دروس الوطنية في مقاومة وعد بلفور والاستعمار البريطاني، وكان لمدير الكلية آنذاك محمد عَزَّة دَرْوَزَة تأثير قوي على سليمان. كما أسهمت الاحتفالات والنشاطات الطلابية في تنمية شخصيته، وألهبت المظاهرات وكلمات خطبائها مشاعر الفتى، وظلت ماثلة حية في حياته.

---

(١) جورج طريف داود: السلط وجوارها ١٨٦٤ ـ ١٩٢١، عمان ـ منشورات بنك الأعمال ١٩٩٤م، ٤٥٠ ـ ٤٥١.

(٢) عبد الكريم غرايبة: الأردن رباطًا وثغرًا، عمان ـ مكتبة الرأي، مؤسسة الصحيفة الأردنية ١٩٩٠م، ٢١.

وإذا كانت نابُلُس قد ألهبت حماسه الوطني بمظاهراتها ونشاطها السياسي المعادي للصهيونية والاستعمار، فقد بقيت السلط المكان الذي يقضي فيه معظم إجازاته الصيفية ويمضي فيه بقية أوقات فراغه[١]. في الجامعة الأمريكية ببيروت تنامت ثقافته وبانت معالم شخصيته من ذكاء اجتماعي وحضور بديهة عالية وشخصية قادرة على اجتذاب الأصدقاء، وأظهر تفوقًا في الدراسة، واخْتير في نهاية السنة الدراسية الأولى خطيبًا بالعربية في مهرجان التخرج، ومن هنا وجد سليمان نفسه لأول مرة يخرج من محيطه الضيق إلى أفق أوسع، فخاض غمار العمل السياسي على نطاق الجامعة العربية؛ الأمر الذي وفر له مجالًا واسعًا للتعرف على النشطاء السياسيين والقادة الوطنيين، فاتسعت مداركه الوطنية وتوفرت له ثقافة عالية في مقاومة المستعمرين.

ورغم أن سليمان تخصَّص في الاقتصاد، إلَّا أن نشاطه الطلابي والصحافي أخذ من وقته الشيء الكثير، فقد شارك في إنشاء «النادي الفلسطيني الأردني» خارج الحرم الجامعي، حيث أخذ يتردد عليه الطلبة الأردنيون والفلسطينيون. وانضم إلى «جمعية العروة الوثقى»، وهي جمعية ثقافية أسهمت في بلورة الفكر الوطني الحر في أوساط الطلبة، وكانت مهدًا للحركة القومية العربية في الجامعة. وفي العروة الوثقى التقى سليمان النابلسي بطلبة عرب تبادل وإياهم مختلف الآراء والأفكار، فقد كانت الجمعية منبرًا لعرض الآراء ومناقشة القضايا والمسائل الوطنية وبحْث التحديات التي تواجه الأمة. وبذلك أسهمت هذه الجمعية ـ التي تولى سليمان رئاستها ثلاث مرات متتالية ـ في صقل شخصيته وإبراز مواهبه الخطابية وقدراته القيادية[٢].

---

(١) DANIEL PIPES, *Greater Syria, The History of an Ambition of,* Oxford University Press, 1990, p.99.

(٢) علي محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (١٩٢١ ـ ١٩٥٧)، دار النهار للنشر ١٩٥٩م، ٢١٩.

ورغم ثرائه انضم في أثناء دراسته في الجامعة إلى قيادة الفقراء والطبقة الوسطى، ولم يكتف بنشاطه الجامعي؛ إنما تجاوز حدود الحرم الجامعي واتصل بمجموعة من القوميين العرب في بيروت، وعلى رأسها تقي الدين الصلح، وأسس حزب النداء، وتأثر خلال ذلك بالزعيم اللبناني رياض الصلح. وبعد أن أنهى دراسته الجامعية عُرض عليه الانضمام إلى الحزب السوري القومي فرفض، وبقي على خطى القوميين العرب لا يرضى عنهم بديلًا. وبعد إنهاء الدراسة عاد إلى السلط، وعُرضت عليه وظيفة معلم فلم يقبل بها، وفضَّل أن يكون معلمًافي الكرك، وسعى المعلم الشاب أن ينقل الأفكار التي تشبع بها إلى طلابه، وبدأ بتنظيم ندوات الخطابة وحفلات الترفيه البريء[1]. وربما كان قبوله العمل بالكرك كونها توفر له الاحتكاك بجماهير جديدة تمكِّنه من أداء رسالته الوطنية.

إلا أنه لم يبق في مجال التعليم إلا عامًا واحدًا، استقال في نهايته، وعُيِّنَ بعد ذلك رئيسًا لديوان رئاسة الوزراء سنة ١٩٣٣م في عهد وزارة إبراهيم هاشم باشا الأولى، وبقي في منصبه هذا حتى سنة ١٩٣٨م، وكان سمير الرفاعي ومسلم العطار يشغلان منصب سكرتير رئاسة الحكومة خلال هذه المدة على التوالي، ثم نُقل من رئاسة الوزراء إلى وزارة المالية في عهد وزارة توفيق أبو الهدى الأولى سنة ١٩٣٨م، التي وفرت له خبرة واسعة في المجال المادي والاقتصادي، وفي العام التالي شغل منصب مراقب اللوازم في الوزارة، واكتسب خبرة جيدة في وزارة المالية، وطوَّر في أساليب الإدارة، وأظهر تفانيًا وإخلاصًا في عمله، الأمر الذي أدى إلى تعيينه رئيسًا لدائرة تدقيق الحسابات[2].

---

(١) سعيد التل: الأردن وفلسطين، وجهة نظر عربية، عمان ـ دار اللواء للصحافة والنشر والتوزيع ١٩٨٦م، ٥٦.

(٢) جمال الشاعر: سياسي ستذكر، تجربة في العمل السياسي، لندن ـ رياض الريس للكتب والنشر ١٩٨٧م، ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

وفي عام ١٩٤٢م أصبح سكرتيرًا عامًا لمجلس الوزراء، لكنه ما لبث أن استقال من عمله في الحكومة ليتفرغ للعمل السياسي، وبعد أن أيقن أن عمله الإداري الحكومي يتعارض والنشاط السياسي الذي يمارسه، شعر أنه آنالأوان لأن يتولى قيادة حركة المعارضة السياسية، خاصة بعد أن تُوُفِّيَ عبد الله النمر الحمود ومحمد الحسين، اللذان سبقاه في قيادة المعارضة، إلا أن عبد الحميد شومان ـ رئيس مجلس إدارة البنك العربي آنذاك ـ عهد إليه أن يتولى إدارة البنك العربي في عمان، فقبل العرض[١]. فأصبح يعمل في البنك العربي ويمارس نشاطه السياسي في المعارضة.

سليمان النابلسي في المعارضة السياسية

واجهت الأحزاب السياسية الأردنية منذ نشأتها عقبات ومتاعب كثيرة، حالت دون تبلورها في حركة وطنية عامة ذات جذور شعبية، وكان لطبيعة تكوينها أثر واضح في ضعفها، كما كان لحكومة الانتداب وللأمير وحكوماته المتعاقبة دور في إنهاكها وتفتيت قواها والحد من نشاطها ومحاصرتها جماهيريًا. وبالرغم من ذلك فإن النابلسي اشترك في المؤتمرات الوطنية الأردنية، وانتقد بشدة المؤتمرات التي عقدها أنصار الحكومة بتحريضها للرد على المؤتمرات الوطنية، وكان سليمان يرى في الشعب الأردني شعبًا فريدًا بين الشعوب العربية على حد قوله، فهو لم يضرب يومًا لأجل مصالحه الخاصة ولم يَقُمْ بمظاهرة في سبيل منافعه الذاتية، بل يقوم بذلك من أجل المصالح العامة والقضية الوطنية، وهذه سمات الشعب الوطني الحر[٢].

---

(١) علي أبو نوار: حين تلاشت العرب، مذكرات في السياسة العربية، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٤، لندن ـ دار الساقي ١٩٩٠م، ٣٠.

(٢) علي محافظة: أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث، عمان ـ دار الفارس للنشر والتوزيع ١٩٩٨م.

وفي عَمان أسس سليمان النابلسي مع الدكتور قاسم ملحس النادي الفيصلي في نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي ، من أجل نشر الوعي السياسي بين فئات الموظفين والحرفيين الصغار الذين انضموا إلى هذا النادي . وقاوم النابلسي ورفاقه اتفاقية عقدتها حكومة إبراهيم باشا مع شركة لوهمبورج الصهيونية للتنقيب عن المعادن في شرق الأردن ١٩٤٥م ، ونتيجة لمعارضته لهذه الاتفاقية أُلقِيَ القبض عليه ووُضِع تحت الإقامة الجبرية لمائة يوم[١] . وبعد إعلان استقلال الأردن سنة ١٩٤٦م أنشأ بالتعاون مع محمود عودة الفرعان وعلي مسمار وصلاح طوقان الحزب العربي الأردني ، وتولى منصب الأمين العام للحزب ، حيث تصدى ورفاقه للفساد الإداري في البلاد من خلال نشاطهم السياسي .

ولقد أثرت هذه التجربة بصورة كبيرة في نفسية سليمان ؛ فقد تعلم منها درسًا في الصلابة والتحمل وشَعر بأهمية المعارضة السياسية في البلاد ، وتصرف بوصفه قائدًا سياسيًا يشعر بالمسؤولية نحو شعبه ، ويتحمل الأذى في سبيل الدفاع عن وطنه ومقاومة الفساد ، وكانت تجربته في الإقامة الجبرية المتتالية طويلة ومُرَّة وقاسية ، علمته دروس الصبر والصلابة ، وفي حمى المؤامرة أُلصقت به تهمة التخطيط لمحاولة الانقلاب العسكري على الملك ، التي كادت أن تودي به إلى حبل المشنقة ، وكان قادرًا على الهرب من البلاد مثلما فعل غيره من السياسيين ، غير أنه لم يفعل ذلك ، لشعوره بأنه زعيم للشعب ، وعليه أن يصمد وأن يقود المعارضة لمبدأ أيزنهاور وعدم القبول بالهيمنة الأمريكية ، وضرب في موقفه هذا مثلًا في الصمود والتحمل[٢].

لقد خرج سليمان النابلسي من رئاسة الوزارة وليس له بيت يؤويه ، ووجد نفسه

---

(١) المرجع نفسه ، ٢٢٢.

(٢) سليمان موسى : أعلام من الأردن ، عمان ١٩٨٦م ، ٦١.

في ضائقة مالية شديدة ، لكنه رفض العُروض التي قدَّمها أصدقاؤه في مصر وسوريا لإعانته ماليًا . واستمر يستدين من بنك القاهرة ، بفضل مساعدة مديره العام حيدر شكري ، ورفض أيَّة منحة من الحكومة المصرية لتأمين دراسة ابنته رباب وابنه فارس ، ولربما كان ذلك مثالًا للتعفف ومحاولة لدَرْء تهمة التبعية إلى الخارج . عارض سليمان والحزب العربي المعاهدة الأردنية ـ البريطانية لعام ١٩٤٦م ، وعدّا الاستقلال الذي نالته البلاد بموجب هذه المعاهدة استقلالًا ناقصًا ، وعارض مشروع سوريا الكبرى الذي نادى به مؤسس المملكة الملك عبد الله بن الحسين ، ودخل ميدان الاحتراف السياسي مبكرًا[1] . وفي الرابع من شباط سنة ١٩٤٧م دخل وزارة سمير الرفاعي الثانية وزيرًا للمالية والاقتصاد مع بشارة غُصيب ، ممثلين عن الحزب العربي الأردني ، فكانت أول تجربة له في الحكم ، واستمرت الوزارة في السلطة حتى ٢٧ من كانون الأول لعام ١٩٤٧م . كانت في تلك السنوات تُسَمَّى وزارة الشباب ، وقد أنجزت قانون الانتخاب لسنة ١٩٤٧م ، وتألف في عهدها أول مجلس أعيان أردني ، وأبرمت معاهدة أخوة وتحالف مع العراق في ١٤ من نيسان من السنة نفسها .

انصرف سليمان ، بعد استقالة حكومة الرفاعي الثانية ، إلى العمل السياسي ، ومع أن الحزب العربي الأردني لم يحصل على الترخيص بالعمل ، إلا أن قيادته واصلت هجومها على توفيق أبو الهدى الذي فاوض الإنجليز ووقَّع معهم معاهدة التحالف الأردنية ـ البريطانية لسنة ١٩٤٨م . وقد رفض نواب الحزب العربي الأردني التصديق على المعاهدة ، رغم أن الملك عبد الله استدعى النواب إلى القصر من أجل إقناعهم بالتوقيع على الاتفاقية ، وبسبب معارضة الحزب العربي الأردني للمعاهدة ، اقْتِيد النابلسي إلى السجن بسبب المقالات العنيفة التي نشرها في

---

(١) المرجع نفسه ، ٦٢.

صحيفة العهد الأسبوعية لصاحبها وديع القوس، ضد حكومة توفيق أبو الهدى، وبقي في السجن مدة تسعة أشهر، ودارت الحرب العربية الإسرائيلية (أيار ١٩٤٨م) وهو رهن الاعتقال. بعد خروجه من السجن واصل العمل السياسي، ورفض ورفاقه وحدة الضفتين، اعتقادًا منهم أن بقاء فلسطين كيانًا مستقلًا منفصلًا لن يشجع إسرائيل على التوسع وتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني[١].

ومع ضم الملك عبد الله الضفة الغربية للأردن (١٩٥٠م) بدأ النابلسي يسعى لإقامة تنظيم سياسي جديد يضم السياسيين في الضفتين، وتألفت الجبهة الوطنية وتقدمت بطلب رسمي للترخيص في تشرين الأول ١٩٥٠م، ولم تحصل عليه، ودخل سليمان وزارة سمير الرفاعي الثالثة عام ١٩٥٠م، مع بشارة غصيب، وتولى وزارة المالية والاقتصاد. وفي هذه الوزارة سعى إلى مقاومة الفساد والرشوة، وقال في هذا الصدد: «عندما يستشري الفساد في الدول من العبث على أي وزير أو عدد قليل من الوزراء أن يقاوموه»[٢].

وبعد استقالة الحكومة في ٢٠ من تموز ١٩٥١م بقي النابلسي خارج الحكم، إلى أن عُيِّنَ سفيرًا للأردن في لندن في حزيران ١٩٥٣م في عهد وزارة فوزي الملقي، وفي استقالة وزارة الملقي وتأليف وزارة جديدة برئاسة توفيق أبو الهدى في أيار ١٩٥٤م قدَّم النابلسي استقالته وعاد إلى عمان، رغم أن توفيق أبو الهدى طلب منه البقاء في منصبه سفيرًا للأردن في لندن، إلا أنه رفض وعاد إلى عمان، ويبدو أن موقف النابلسي من رئيس الحكومة توفيق أبو الهدى نابع من تأييد أبو الهدى للاتفاقية الأردنية البريطانية، التي حصلت الأردن بموجبها على الاستقلال

---

(١) علي محافظة: المرجع السابق، ٢٢٣.

(٢) منيف الرزاز: الأعمال الفكرية والسياسية، عمان ـ مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية ١٩٨٦م، ٧٨.

رغم معارضة العديد من الشخصيات الوطنية لهذه المعاهدة، واعتبروا أنها أعطت الأردن استقلالاً منقوصًا وربطت الأردن من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية ببريطانيا. لذلك ترك الرجل الوظيفة مقابل الثبات على مبدأ الرفض للسياسة البريطانية وللمعاهدة مع بريطانيا، وبقي معارضًا لمن تماشى مع سياسة رئيس الوزراء في حينه توفيق أبو الهدى، الذي سبق له أن عمل معه وعارض مواقفه السياسية.

النابُلسي والأحزاب السياسية ١٩٥٤ ـ ١٩٥٧م

عند الحديث عن علاقة حكومة النابلسي بالأحزاب السياسية، لابد من الأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية التي مرت بها المنطقة في تلك الفترة، والتأثيرات الخارجية والقومية التي أثرت في الأردن، خاصة في ظل وجود ثقافة عربية تزدري الأحزاب، الأمر الذي أثر في شعبيتها، خاصة أن هذه الحكومة لم يتسنَّ لها البقاء في الحكم إلا فترة وجيزة؛ فقد تشكلت في ٢٩ من تشرين أول ١٩٥٦م، وأُقِيلت في ١٠ من نيسان ١٩٥٧م. ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم علاقة حكومة النابلسي بالأحزاب السياسية إلى جزأين:

الأول: علاقتها بالأحزاب والحركات القومية الوطنية التي اتسمت بالانسجام والدعم لحكومة النابلسي، على اعتبار أنها تمثل هذا التيار.

الآخر: العلاقة التي ربطت حكومة النابلسي بالأحزاب والحركات الإسلامية، التي اتسمت بالتوتر والمعارضة.

ولا يمكن النظر إلى علاقة التيار الإسلامي ـ خاصة جماعة الإخوان المسلمين ـ بحكومة سليمان النابلسي ونسق معايير الاختلاف أو الخلاف السياسي المحلي فقط، فهذه العلاقة حددتها مسارات كثير من العوامل والأسباب السياسية

والفكرية والعقائديَّة ، إضافة إلى مؤشرات المرحلة الزمنية التي جاءت فيها حكومة النابلسي ووصلت خلالها العلاقة مع التيار الإسلامي إلى ذروة العداء ، وبشكل أكثر دقة يمكن القول إن العلاقة بين التيار الإسلامي وحكومة النابلسي كانت بالدرجة الأولى علاقة بين تيارين ؛ الأول الأحزاب الإسلامية (الإخوان ، وحزب التحرير) ، والآخر تيار الحكومة بكل مفرداته ومكوناته الحزبية والفكرية والسياسية[١].

ونستطيع تحديد العوامل والمحددات التي أسهمت في صياغة هذه العلاقة من خلال العوامل التالية :

التناقض الفكري والعقائدي بين أحزاب التيار الإسلامي ، وأحزاب الحكومة المشاركة أو الداعمة لها ؛ فبعض هذه الأحزاب كانت تتبنَّى الماركسية والشيوعية أو الفكر القومي الذي يتعامل في ذلك الوقت بعدائيَّة ضد التيار الإسلامي . هذا الخلاف العقائدي والفكري كان لا بد أن يفرز خلافًا حول القضايا الاجتماعية والتربوية ، ونظرة كلا الطرفين إلى شكل المجتمع وهُوِيَّته الحضارية والثقافية[٢] . كما أن الفترة منذ عام ١٩٥٤م كانت بداية المد الناصري والقومي ، وحَظِيَ نظام الحكم المصري آنذاك بشعبية كبيرة على الساحة الأردنية ، مع الأخذ في الاعتبار أن علاقة الإخوان المسلمين بعبد الناصر اتصفت بالعدائية والمطاردة لعناصر الإخوان ، مما أوجدَ جوًا من التوتر بين الإخوان في الأردن ، وقوى وأحزاب حكومة النابلسي . وتُضاف إلى ذلك حالة التنافس السياسي بين أحزاب الحكومة والتيار الإسلامي على صعيد الانتخابات النيابية لعامي ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦م ، وعلى

---

(١) محمد عبد القادر أبو فارس : صفحات من التاريخ السياسي للإخوان المسلمين في الأردن ، عمان ـ دار الفرقان للنشر ٢٠٠٠م ، ٨٨.

(٢) هاني الحوراني : حكومة سليمان النابلسي (١٩٥٦ ـ ١٩٥٧) ، عمان ـ مركز الأردن الجديد للدراسات ١٩٩٩م ، ١٥٠.

ساحات العمل العام كافة، ومعادلة السلطة والمعارضة التي جاءت بعد تولي النابلسي رئاسة الحكومة، هذه المعادلة عَمَّقت حالة الخلاف والتناقض، خاصة في ظل ساحة سياسية حافلة بالقضايا الكبرى الساخنة[١].

من المؤكَّد أن كثيرًا من مواقف الإخوان المسلمين تجاه حكومة النابلسي لم تختلف عن موقف حزب التحرير، نظرًا لتطابق المنطلقات الفكرية الإسلامية للطرفين، خاصة في القضايا الكبرى كالموقف من الاستعمار والعلاقة مع الدولة، كذلك لتبني الحزب الدعوة إلى تحكيم الشريعة الإسلامية. ونستطيع أن نتعرف على موقف الإخوان من حكومة النابلسي مما كتبه محمد عبد الرحمن خليفة، أحد قادة الإخوان المسلمين، بعد سقوط حكومة النابلسي، في افتتاحية جريدة الكفاح الإسلامي الناطقة باسم الإخوان المسلمين، العدد ٢١، في ١٧/٥/ ١٩٥٧م، حيث قال: «نحن حين نقاوم المبادئ الفتاكة الدخيلة علينا، الغريبة عنا فلأنها تنفث السموم في قلوب أبنائنا وتثير الشرور والأحقاد في صفوف أمتنا، ونقاومها لأنها مؤامرة دبرها الفكر اليهودي لطمس معالم الإسلام الحنيف والتمكين في النهاية لتعاليم حكماء الصهيونية ونبوءاتهم»[٢]. في إشارة إلى توجهات سليمان النابلسي. والأكثر من هذا أن الصحيفة لسان حال جماعة الإخوان المسلمين اتهمت النابلسي بأنه استدعى الجيش العراقي لدخول الأردن، ووصفت فترة حكمه بأنها كانت بَهْلَوَانيَّة، واتَّهمت النابلسي بأنه كان يتصرف بوجهين، يقابل شعبه بوجه ويقابل السياسيين ـ تحديدًا الخارجيين ـ بوجه آخر.

وقد كانت العلاقة بين الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي بشكل عام وأحزاب حكومة النابلسي قبل تشكيل الحكومة وبعدها، علاقة صراع وعداء، انحاز

---

(١) سليمان النابلسي: قراءة في سيرته وتجربته، وقائع الثورة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات ١٩٩٧م، ٥٥.

(٢) مصطفى دندسلي: حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٧٩م، ١: ٢٠.

خلالها الإخوان إلى جانب نظام الحكم، شعورًا منهم وقناعة بأن استيلاء هذه الأحزاب على السلطة يعني أن يدفع التيار الإسلامي فكرًا وتنظيمًا ـ بل والوجود الإسلامي بشكل عام ـ ثمنًا باهظًا شبيهًا بما حدث في مصر. ومما زاد من هذه القناعة ورسّخها لدى جماعة الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي، تصريحات صدرت من بعض قادة الحكومة، بأن الخطوة الأولى بعد نجاح الانقلاب هي تعليق المشانق لقادة الحركة الإسلامية وأفرادها في شوارع عمان[1].

لهذا كان الصراع صراع بقاء بين الجانبين، ورغم وقوف الإخوان إلى جانب الحكم في مواجهة الانقلاب، إلا أنهم حرصوا بعد انتهاء زَوْبَعة الانقلاب على تأكيد موقفهم المبدئي من الإنجليز والإمبريالية، وأنهم لن يكونوا عبيدًا للدولار، في إشارة إلى المساعدات العربية المقدَّمَة إلى الأردن على حد قول أحد قادتهم في صحيفة الكفاح. وأكدوا ضرورة عدم تعطيل الحياة النيابية. لقد حاول الإخوان إزالة الضباب الذي أحاط بموقفهم، فكانت المطالبة بالمحافظة على الحياة البرلمانية ومحاكمة المتهمين بالتآمر في محاكم علنية حرة، وكانت هذه محاولات من قِبل جماعة الإخوان لاستعادة وجودها، كونها حركة شعبية ذات استقلالية تعارض ما يتعارض مع موقفها من سياسات الحكومة، وتعبر عن ضمير الشارع وتنحاز إلى الخيار السياسي الذي يعطي للشعب حقوقه السياسية، بعيدًا عن الأحكام العرفية وغياب القانون[2].

لقد كانت تلك العلاقة ثمرة طبيعية لمعطيات الساحة العربية والدولية وحالات الاستقطاب الفكري والسياسي في المنطقة والعالم. وتجدر الإشارة إلى أن ممثل

---

(١) محمد عبد القادر أبو فارس: المرجع السابق، ٨٠.

(٢) خالد سالم إسماعيل أبو ربيع: الحياة البرلمانية في الأردن منذ وحدة الضفتين (١٩٥٠ ـ ١٩٦٧)، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية ـ كلية الآداب ١٩٩٢م، ٢٠٨.

حزب التحرير الشيخ أحمد الداعور هو الوحيد الذي حجب الثقة عن حكومة النابلسي عندما عرضت على البرلمان للتصديق عليها، مبررًا ذلك بأن بيانها الوزاري لم يُبْنَ على أساس الإسلام، إضافة لاتهامه النابلسي بالبعد عن الإسلام، والسير في ركب الاستعمار الغربي وخداع الجماهير، مع ذلك عندما بدأ النابلسي مشاورته لتشكيل حكومته اتصل بمختلف الأحزاب السياسية على اختلاف مشاربها، بما فيها الإسلامية، وعرض على حزب التحرير وزارة المعارف، إلا أن الحزب رفض، ويلاحظ أن النابلسي الذي عرض الاشتراك في الوزارة على الحركة الإسلامية بشقيها الإخواني والتحريري عاد وناصبهم العداء فور توليه المسؤولية، مما يوحي بأن عرضه كان غير جاد، وأنه كان يعرف مسبقًا أن عرضه سيقابل بالرفض[1].

ويصف نجيب الأحمد علاقة النابلسي بالحركات الإسلامية بالمطاردة، التي مارستها الحكومة تجاه حزب التحرير الإسلامي، وعملها على منع نشاطه، مما اضطره للعمل السري في تلك الفترة. كما اتهمت حكومة النابلسي حزب التحرير بالتعاون مع المخابرات المركزية الأمريكية، وأشارت إلى تلقي الحزب أموالًا طائلة من أثرياء دُفعت على شكل شيكات في بيروت لقادته، أما أعضاء جماعة الإخوان المسلمين فقد عمد النابلسي فور توليه رئاسة الوزراء إلى إبعاد عناصر مقربة منهم، كانت تتولى مناصب عليا في الجهاز الحكومي، أهمها إجراء تنقلات في دائرة الأوقاف، في محاولة منه لتخفيف وجود جماعة الإخوان بها، وفي ظل حكومة النابلسي طلبت سلطات الأمن، من رئاسة مجلس النواب، رفع الحصانة البرلمانية عن النائب الشيخ أحمد الدعور نائب حزب التحرير في البرلمان، بحجة مخالفة قانون الوعظ والإرشاد[2].

---

(١) هاني الحوراني: المرجع السابق، ١٦٥.

(٢) المرجع نفسه، ١٦٦.

أما حركة القوميين العرب فقد تابعت نجاح الرموز الوطنية وتشكيل حكومة سليمان النابلسي ، وأيَّدت المواقف الحكومية ، رغم أن القوميين العرب لم يكونوا ممثلين في الحكومة ، وكان همهم الرئيسي نجاح الخط القومي والديمقراطي في الأردن ، الذي سلكه سليمان النابلسي منهجًا وعملًا . واكتفت الحركة بلقاء مندوبين من وزارة النابلسي اتفقت معهم على أمور مهمة ؛ منها إلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية ، وقبول المساعدات العربية ورفض المعونة البريطانية . والمتابع حقيقة العلاقة بين التيار القومي وحكومة النابلسي ـ رغم محدودية المصادر المتوفرة ـ يرى أن الجانبين اتفقا على نقاط أساسية ، كمناهضة مبدأ أيزنهاور لعام ١٩٥٦م ، والتبعية للاستعمار الغربي بالتحديد الأمريكي ، وضرورة تحديد سلطات الملك وإبعاد الحزبية والعمل السياسي عن صفوف الجيش والأجهزة الأمنية[1] . ويظهر من هذا الالتقاء تأثير الخط القومي الذي مثَّله عبد الناصر في مصر على حساب التأييد لسياسة الملك ، التي كان عليها تحفظ العديد من الشخصيات المتأثرة بالحركة القومية في الأردن .

أما الشيوعيون فقد دعموا الحكومة الجديدة لسليمان النابلسي بكل وسائلهم البرلمانية والصحافية والجماهيرية . وقامت الجبهة رغم نشاطها المحظور بدعم الحكومة وسياساتها ، بتشكيل لجان في القرى والمدن والمخيمات ، كما دعمت الجبهة الحكومة في خطواتها لاستبدال المعونة العربية بالبريطانية ، ودعمت اتفاقية التضامن العربي تمهيدًا لإلغاء المعاهدة البريطانية ، ودافعت عن الحكومة أمام الهجمات التي تعرضت لها في الداخل من المعارضين لها ، خاصة من قبل أجنحة التيار الإسلامي ، فكانت تنظم المظاهرات التي تتوجه إلى رئاسة الوزراء ، خاصة عندما تتعرض الحكومة إلى ضغوط محددة عند اتخاذ إجراءات كالتطهير من

---

(١) عبد الرحمن شقير : من قاسيون على ربة عمون ، رحلة العمر ، عمان ـ مركز الأردن الجديد للدراسات ١٩٩١م ، ٩٧.

الفساد أو تحقيق مكاسب عمالية أو اجتماعية للمواطنين[١].

لذلك عمل أفراد الحزب الشيوعي في عهد حكومة النابلسي بشكل شبه علني ؛ فكانوا يرفعون شعارات الحزب على اللافتات في التظاهرات الجماهيرية ، وسعى الحزب حينها إلى فرض إرادته أمرًا واقعًا ، مما كان يشير إلى تأييدهم الحكومة التي رأوا فيها تحقيقًا لأهدافهم ، مما دفعهم للعمل نحو الإخلاص لها . غير أن الأمور زادت تعقيدًا عندما تقدم الحزب بطلب لحكومة النابلسي لإصدار جريدة ناطقة باسمه ، وكان الأمر محرجًا للحكومة ، خاصة إذا علمنا تلقي الحكومة أوامر من رأس الدولة «الملك» يطالب فيها بالحد من نشاط الشيوعيين ، ورفضَ الشيوعيون إيقاف الصحيفة التي كان قد صدر منها عددان بالفعل ، مما كان مؤشر بداية الخلاف بينهم وبين الحكومة ، واضطر النابلسي لانتقاد إصرار الشيوعيين على موقفهم هذا ، خاصة أن الأولويات في الحكم والإدارة كانت مختلفة في ذلك الوقت ، فلم تكن الحكومة ترى أن إصدار الجريدة من أولوياتها[٢].

وفي هذه المرحلة خاصة بدأت حكومة النابلسي تتجنب التنسيق والعمل مع الشيوعيين ، عكس ما حدث ، ويبدو أن الضغوط التي مُورِست على الحكومة من قبل نظام الحكم والمناهضين لها بدأت تؤتي ثمارها ، وهذا يفسر رغبة الحكومة في الابتعاد عن أحد حلفائها والسير في سياستها ، مبتعدة عن الألغام المزروعة في طريقها ، ومما يدلل على موقف الحكومة هذا تجاهلها الشيوعيين في الاحتفالات التي أُقيمت بمناسبة إلغاء المعاهدة البريطانية . لذلك حاولت الحكومة الابتعاد عن الحزب الشيوعي حرصًا على تجنب المزيد من الخلافات حول هذه النقطة ، ورغب البعض أن يتوقف النشاط الشيوعي ، الأمر الذي عبَّر عنه بعض الوزراء من حكومة

---

(١) عبد الرحمن شقير : من قاسيون على ربة عمون ، ٩٨.

(٢) هاني الحوراني : المرجع السابق ، ١٣٢.

النابلسي، حيث قدَّموا الشكاوى من نقائص الحكومة التي قرَّبت الشيوعيين وسمحت لهم باستغلال الموقف ونشر مبادئهم في المدارس[١].

ويبدو أن تقرب هذه الأحزاب من النابلسي وحكومته ومبالغتها في ممارسة نشاطاتها مما أثر في مستقبل النابلسي السياسي وحكومته، خاصة بعد تحفظات الملك على خطها. والحاصل أن سليمان النابلسي سعى إلى الإبقاء على علاقته مع الشيوعيين، وحرص الشيوعيون على هذه العلاقات أيضًا، رغم ما أصابها في تلك المرحلة من خلافات، وعدم تفهُّم البعض مواقف البعض الآخر، وبقوا ينظرون للنابلسي بوصفه زعيمًا وطنيًا كبيرًا يَلقى كامل الاحترام والتقدير في صفوفهم، إلا أن هذه العلاقات بدأت تأخذ منحى آخر بعيدًا عن الاستعراضات الجماهيرية والتظاهرات العلنية، إذ بقي الحلف قائمًا بشكل غير معلن، على اعتبار أن الأولوية لبقاء التيار الوطني وزعيمه النابلسي في الحكم.

والحق أن الحزب الوطني الاشتراكي، الذي يمثله سليمان النابلسي، تأسس بصفته حالة أردنية خاصة في مرحلة انتقالية، من خلال ائتلاف مجموعة أحزاب حديثة النشأة وأحزاب أخرى أكثر تعقيدًا، ذات فلسفات عقائدية، فجاء هذا الحزب الأكثر توافقًا مع الحالة الأردنية، وجاء تركيبه العضوي من مجموعة من القيادات ذات الأصول العشائرية التقليدية التي تخلو من البنية الأيديولوجية المغلفة، مما أسهم في سرعة انتشاره واتساع قاعدته الجماهيرية، بالتالي حصوله على أكبر عدد من مقاعد مجلس النواب، حيث كان حزبه انتقائيًا في اختيار مبادئه وأفكاره وأهدافه، مما جعله الأكثر انسجامًا مع الواقع السياسي الأردني المعتدل[٢].

---

(١) هاني الحوراني: المرجع السابق، ١٣٣.

(٢) علي محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية؛ سليمان النابلسي: المرجع السابق.

إن تركيبة الحزب وانتقاءه قيادات وطنية ذات أصول عشائرية مما جعله يكتسب قاعدة جماهيرية واسعة، بعيدة كل البعد عن بعده الأيديولوجي. لهذا لم يكن حصوله على عدد كبير من مقاعد مجلس النواب في الانتخابات العامة عام ١٩٥٦م محض صدفة، فهو يتنافس مع أحزاب ذات صبغة عقائدية قومية ودينية واجتماعية، تستقطب العديد من شرائح المجتمع الأردني، إلا أنه جاء تعبيرًا أردنيًا قوميًا، خاصة أنه اعتمد على رموز وطنية عشائرية ذات مصداقية في الشارع الأردني، مما مكَّنه من حصد العدد الأكبر من مقاعد مجلس النواب لم يسبق لأي حزب سياسي أردني أن حصل عليها، رغم كون بعض هذه الأحزاب أكثر انتشارًا منه على الساحة الأردنية.

وعليه يمكن الاستنتاج أن الحزب الوطني الاشتراكي كان تعبيرًا موفقًا للحالة التي مرت بها الساحة الأردنية في تلك المرحلة الانتقالية؛ فهو لم يكن مجرد حزب يضم أشخاصًا ذوي نفوذ، ولم يكن عقائديًا في أطروحته السياسية، إنما كانت رموزه السياسية عنوانًا للتحديث الذي تحقق للدولة بتجاوز مرحلة المحافظة التقليدية المقاومة للتحديث، دون أن تتعدى ذلك إلى مرحلة الثورية التي طُرِحت في حينه، وعليه فليس مستغرَبًا أن يحظى هذا الحزب بالدعم الشعبي الكبير في مجتمع يبدو محافظًا إلى درجة كبيرة، وفي الوقت نفسه الدعم الرسمي من قبل القيادة السياسية الأردنية ممثلة في القيادة الملكية الشابة التي ترضى التطوير والتحديث بالوسائل السليمة، وفقًا للنموذج الليبرالي. من هنا، عندما كَلف الملك الحسين بن طلال سليمانَ النابلسي بتشكيل الوزارة القومية الوطنية بوصفه زعيم حزب سياسي حصل على أكبر عدد من المقاعد النيابية في الانتخابات، مما شكَّل لديه القدرة على تشكيل الوزارة الجديدة، جاء ذلك منسجمًا مع روح الدستور من جهة، ومع نبضات المجتمع السياسي الأردني وتوجهاته من جهة أخرى، وكان ذلك بمثابة تعبير عن تأكيد الخصوصية الأردنية في الإطار القومي

الأعم[١] ومحاولة من الملك حسين عدم الاصطدام مع القوى القومية الصاعدة المتأثرة بعبد الناصر في مصر.

إذًا فمن هذه البيئة، وضمن هذه الشروط الموضوعية، كانت حكومة النابلسي، التي مهما اختلفت الآراء والتقييمات حولها فإنها لم تكن خارج الوعي السياسي الوطني وذروته؛ بل إن تأثرها بالمد القومي الوطني، وبالأحداث الكبيرة على الصعيد القومي مما جعله يبدو كذلك، لكنه كان بالتأكيد خارج النمط السياسي التقليدي في السياسة الأردنية آنذاك. لذلك ليس من المستغرَب أن يُجمع شيوخ السياسة الأردنية عليه بأنه كان الأبرز من بين رؤساء الحكومات الأردنية المتلاحقة[٢]، خاصة في مواقفه الوطنية ومحاولته بناء نظام برلماني تشريعي في ظل الملكية، مستفيدًا بذلك من التطورات المحلية والإقليمية والدولية التي مرت بها المنطقة، متأثرًا بمن التقى بهم وتتلمذ على أيديهم، سواء كان ذلك في بيروت أو غيرها، الأمر الذي ميَّزه عن غيره من السياسيين التقليديين، وربما الفرصة التي أُتيحت لسليمان النابلسي هي التي صقلته بصفته قائدًا وطنيًا، وأنها لم تُعطَ لغيره ممن سبقوه أو لحقوه في العمل الوطني.

السياسة الداخلية والخارجية لحكومة النابلسي

السياسة الداخلية: ركزت حكومة النابلسي في برنامجها على الأهداف التالية: بناء الاقتصاد الوطني مما يوفر لجموع المواطنين الحياة الكريمة التي يستحقونها، عبر توفير فرص العمل والتقليل من معدلات البطالة والفقر، والعمل

---

(١) هاني الحوراني: حكومة سليمان النابلسي ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، عمان ـ مركز الأردن الجديد للدراسات ١٩٩٩م، ١٧٢.

(٢) هزاع المجالي: قراءة في سيرته وتجربته، عمان ـ المركز الأردني للدراسات والمعلومات ١٩٩٦م، ٣٠.

على تنظيم جهاز الدولة وموظفيه من أجل توفير ضمانة كافية لمصالح المواطنين، والكفاءة في العمل وتقديم الخدمات لهم، والسعي لتقوية العلاقات الأردنية العربية عبر الإسهامات الجدية والمشاركة الفعالة، والدعم من أجل الحصول على الحرية والاستقلال. واعتمد البيان الوزاري لحكومة النابلسي على مجموعة من الأسس لسياسته الداخلية، من خلال التركيز على ضرورة إرساء قواعد الحياة النيابية الدستورية وتعميقها، وضمان سيادة القانون وإطلاق الحريات العامة كحرية التعبير عن الرأي، والمشاركة السياسية والحزبية وحرية الصحافة، من أجل ترسيخ الوحدة الوطنية وتأكيد الكيان القومي[1].

ومن أجل تحقيق ذلك أكد النابلسي ضرورة إلغاء كل القوانين التي تحد من حرية المواطنين، وإصدار قوانين أكثر تقدمية مثل قانون الأحزاب، وقانون المطبوعات، وقانون الوعظ والإرشاد، وقانون البلديات وقانون الإشراف على البدو، واستبدال قانون جديد بقانون الدفاع، وتعديل قانون الانتخاب. كما ركز النابلسي في سياسته الداخلية على الاهتمام بالجيش ودعمه بالأسلحة والمعدات الحديثة وبالدورات التدريبية، حتى يكون على قدر المسؤولية المُلقاة على عاتقه بتوفير الحماية لأرض الوطن. ويمكن اعتبار التداخل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية وضرورة إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية وقبول المعونة العربية ـ سياسة ذات بعد داخلي.

بعد هذا العرض السريع لأهم نقاط السياسة الداخلية لحكومة النابلسي، يمكن إيراد بعض الملاحظات النقدية عليها؛ من أبرزها خُلُوها من أية توجهات اقتصادية علمًا أن كتاب التكليف الاجتماعي كان قد وضعها في مقدمة الأولويات التي يجب التركيز عليها، خاصة إذا عَلِمْنا أن وضعية الدولة الحديثة في الأردن كانت

---

[1] هاني الحوراني: المرجع السابق، ١٧٣.

تتطلب التركيز على الجهد الاقتصادي والتنمية ، حيث ركز البيان الوزاري على قبول المعونة العربية ورفض المعونة البريطانية ، رغم أنه لم يحدد خطوطًا واضحة تفسر ذلك ، مثل عبء الدين العام ، أو تأكيده سياسة الإنتاج ، أو التقشف ، أو تحديد الاستيراد أو ما شابه ذلك من سياسات اقتصادية تدعم الاستقلال الوطني ، يضاف إلى ذلك تجاهل البيان الوزاري القضايا الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية ، التي تُعَد من أهم القضايا بالنسبة للجمهور والمواطن الأردني ، التي من شأنها في حالة الاهتمام بها وتطويرها أن ترفع مستوى حياة المواطنين ، ولم يحدد البيان كيفية معالجة القضية الأكثر مركزية التي تستأثر باهتمام المواطن الأردني ، ألا وهي قضية البطالة وكيفية معالجتها باعتبارها القضية التي تؤثر في حياة المواطن مباشرة ، وتحظى بأول اهتماماته[1].

ورغم هذه الملاحظات من وجهة نظرنا إلا أن ما حدث على أرض الواقع لم يكن يتناقض مع ما كان المواطن الأردني ينتظره ، ولربما كان السبب وراء ذلك أن ولاية الحكومة للسلطة لمدة ستة أشهر فقط كانت مليئة بالأحداث القومية والوطنية المهمة ، ولم تكن تسمح بتحقيق برامج داخلية ، فمع أن حكومة النابلسي تمكنت من عرض بيانها الوزاري لم تتمكن من وضع التشريعات التي وعدت بها ، ولم تتمكن من اتخاذ الخطوات الإجرائية من إصدار قانون إلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية ، وتوقيع اتفاقية بشأن المعونة العربية للأردن ، وفي ظل التناقض في الاتجاهات والتوتر والحراك السياسي الدولي والإقليمي والوطني ، فإنها تعد كأنها أنجزت أهم مهامها . ومع هذا فقد كانت حكومة النابلسي فرصة تاريخية للأردن ، كونها جاءت تعبيرًا توفيقيًا عن مستوى التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمع ، بالتالي كان من الأولى لها أن لا تتجاوز طبيعتها بوصفها حكومة تحديثية وطنية في

---

(١) محمد عبد القادر أبو فارس : المرجع السابق ، ٧٣؛ هاني الحوراني : المرجع السابق ، ١٧٤.

إطار أولويات مدروسة ، لذلك كان من الأفضل لهذه التجربة الوطنية أن لا تتجاوز أهدافها الوطنية لتنغمس في الهم القومي بكليته على حساب الهم الوطني[١].

أما بالنسبة للمنهج الديمقراطي الذي كانت حكومة النابلسي تعبيرًاعنه ، ألم يكن من الأَوْلَى بها أن تحيط المسيرة الديمقراطية بالعناية الفائقة في وقت كانت المنطقة العربية تتراوح خياراتها بين نماذج أمريكا اللاتينية في الحكم ونماذج قبلية في القرون الوسطى؟ من هنا كان الجدير بحكومة النابلسي التعامل مع الخيار الديمقراطي بصورة أكثر حكمة ودافعية ، وبما يسمح ويتناسب وتطور المجتمع ويسمح باستقرار قواعد العمل بالمنهج الديمقراطي . أما من حيث الأولويات التي لا تكون بذلك الوضوح في حينه فإنه لم يكن ترتيب الأولويات الوطنية ضرورة لحكومة وطنية ، فالاستقرار أولًا ، والتقدم ثانيًا ، والأهداف القومية ثالثًا[٢] . غير أن حكومة النابلسي اندفعت تجاه الحريات العامة والديمقراطية دون أن تهيئ لها جوًا من الثقافة الديمقراطية ، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الدستور والحياة النيابية ، إلا أن اندفاعها وَصَفها بأنها متطرفة في التضييق ، وأُلصق بها الارتباط بأنظمة خارجية مما أسهم في قِصَر عمرها .

أما السياسة الخارجية : التي ركز عليها النابلسي خلال فترة حكومته القصيرة ، فنجد أن المسألة التي أخذت اهتمامًا واضحًا في بيان حكومته هي المعاهدة الأردنية البريطانية ، التي مثَّلت له تقييدًا لسيادة الأردن وحريته ، حيث طالب بإلغاء المعاهدة وإنهاء القواعد البريطانية في الأردن ، والسعي لتأمين معونة عربية عاجلة للجيش الأردني لتعويض المعونة البريطانية التي رفضها ، وتحقيقًا لهذه السياسة باشرت حكومة النابلسي إجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية في شباط

---

(١) علي محافظة : المرجع السابق ، ١٨٣.

(٢) سليمان النابلسي : المرجع السابق ، ٥٣.

١٩٥٧م، أسفرت في ١٣ من آذار من العام نفسه اتفاق الجانبين على الأمور التالية :

أولًا : اتفاق الطرفين على إنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية لعام ١٩٤٨م مع ملحقاتها .

ثانيًا : جلاء القوات البريطانية عن الأراضي الأردنية في فترة لا تتجاوز ستة أشهر .

ثالثًا : تدفع المملكة الأردنية الهاشمية أربعة ملايين جنيه إسترليني لبريطانيا ، ثمنًا للمنشآت العسكرية البريطانية التي ستجلو منها القوات البريطانية ، وقد لاقت هذه الخطوة تأييدًا شعبيًا واسعًا ، رفعت من شأن حكومة النابلسي وشخصه في قلوب المواطنين الأردنيين[١] ، وظهر من خلالها بصفته شخصية وطنية صلبة في الدفاع عن القضايا الوطنية ضد الاستعمار .

أما المسألة الثانية التي استحوذت على اهتمام النابلسي في المجال الدولي فكانت حلف بغداد ؛ حيث ذكر بيان حكومته أن الأحلاف الاستعمارية ـ ومن ضمنها حلف بغداد ـ تشكل خطرًا كبيرًا على الأمة ، ورفض الدخول في أية أحلاف استعمارية ، يُضَاف لذلك رفض حكومته مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٦م ، على الصعيد الآخر حاول النابلسي نقل السياسة الخارجية الأردنية باتجاه المعسكر الشرقي ، وإقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي ، وفي هذا السياق سارع كل من عبد القادر الصالح وحسن النابلسي بتأييد من سليمان النابلسي بإجراء اتصالات مع السفارة السوفيتية في دمشق ، بقصد إقامة علاقات دبلوماسية بين الأردن والاتحاد السوفيتي[٢].

---

(١) هاني الحوراني ؛ المرجع السابق ، ١٨٥.

(٢) منيب الماضي وسليمان الموسى : تاريخ الأردن في القرن العشرين ، عمان ، ١٩٥٩م ، ٤٠.

من الأمور الطبيعية أن شخصًا يترأس حزبًا أيديولوجيًا ذا صبغة اشتراكية أن يتقارب مع القوى والأحزاب والدول الاشتراكية، بالتالي ليس غريبًا أن يكون توجُّه حكومة النابلسي في الانفتاح على المعسكر الاشتراكي مقابل التحفظ في العلاقات مع الدول الاستعمارية الغربية، إلا أننا نعتقد أن هذا التوجه السريع إلى الكتلة الشرقية دون تهيئة الأجواء السياسية الداخلية لذلك كان ذا مردود سلبي على حكومة النابلسي، فلا هي أفادت من هذه العلاقة، ولا أبقت العلاقة مع الغرب كما هي، وهذا يفسر غضب الملك حسين على هذه السياسة، ويفسر معارضة مبدأ أيزنهاور الذي هدف إلى وقف المد السوفيتي.

أما موقف النابلسي من القضية الفلسطينية فقد اعتَبَر فلسطين قضية العرب جميعهم، ورأى أن المعركة ستستمر مع الاستعمار والصهيونية، ويجب العمل على تصفية الاستعمار ونفوذه، واعتبار إسرائيل كيانًا غير شرعي لا يجوز الصلح معه، فكان يؤكد دائمًا رفضه لكل صلح مع إسرائيل، ولكل مشروع ينطوي بطريق مباشر أو غير مباشر على الاعتراف بها أو إقامة علاقات مشتركة معها. ولم يكتفِ النابلسي بالموقف المبدئي من المسألة الفلسطينية؛ بل وعد باتخاذ إجراءات عملية استعدادًا لمعركة التحرير، حينما أشار إلى ضرورة حماية ودعم القوات المسلحة الأردنية، وتحقيق مبدأ خدمة العلم وإعادة النظر في قوانين الجيش، والحرس الوطني، واعتبار خطوط الهدنة خطًا واحدًا، والسعي لتوحيد التدريب والدراسات العسكرية مع جيوش مصر وسوريا[1].

على هذا يمكن أن نلاحظ أن سياسات حكومة النابلسي على الصعيد العربي، والصعيد الدولي كذلك، كانت تعمل لنقل السياسة الأردنية الخارجية إلى مسار جديد؛ إذ كانت تلك السياسة تقليديًا تتعاطى مع المعسكر الغربي، خاصة

---

(١) غازي نهار: القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج العربي، إربد ١٩٩٢م، ٢٣.

بريطانيا ، ولاحقًا أمريكا ، مع ابتعاد عن المعسكر الشرقي ، بل إنها كانت ترى أن الشيوعية تهديد لها ولقيمها ومستقبلها ، بالتالي تلاقت مع الغرب من أجل مقاومتها ومناهضتها ، وبناءً عليه تحددت العديد من العلاقات الأردنية العربية ، والأردنية الدولية[١] ، الأمر الذي جعل النابلسي في مواجهة مباشرة مع السياسة الخارجية التقليدية للأردن ، وبالرغم من ذلك حاول إعادة الوُدِّ إلى تلك العلاقات ، وهو ما ظهر واضحًا في محاولاته استبدال المساعدة السعودية والمصريةودعمهما بالمساعدات البريطانية ودعمها ، مقابل إنهاء المعاهدة البريطانية الأردنية ، لولا تراجع الجانبين المصري والسعودي عن تقديم مساعدتهما لحكومته ، التي جاءت بناء على تحفظ السعوديين على سياسته الخارجية وانشغال مصر في وضعها الداخلي بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م .

إن نمو التيار الوطني القومي الذي شهدته الساحة الأردنية في منتصف الخمسينيات ، فترة حكومة النابلسي ، تحظى بحضور دائم في العقل والوجدان الأردني ، كمرحلة تاريخية جسَّدت آمال القاعدة العريضة من الجماهير الأردنية من حيث الحصول على قدر معقول من المشاركة الشعبية وإحياء الحياة النيابية ، وإظهار موقف الأردن الوطني والقومي بصفته جزءًا من حركة التحرر العربي ، إنها مرحلة حققت فيها الأحزاب السياسية الأردنية فوزًا بغالبية مقاعد المجلس النيابي ، وتشكلت أول حكومة ائتلافية من مختلف أطياف السياسة الأردنية برئاسة سليمان النابلسي أمين عام الحزب الوطني الاشتراكي ، ومشاركة من حزب البعث والجبهة الوطنية (الحزب الشيوعي)[٢] . وهي تلك الحكومة التي نالت ثقة البرلمان باستثناء صوت واحد ، وتمخضت عن إطلاق الحريات العامة ، ووقع في عهدها اتفاق

---

(١) هاني الحوراني : المرجع السابق ، ١٨٦.

(٢) منيب ماض وسليمان موسى : المرجع السابق ، ٤٣.

التضامن العربي ١٩٥٧/١/١٩م مع سوريا ومصر والسعودية، وتم إنهاء المعاهدة البريطانية الأردنية التي كانت تقيد الاستقلال الأردني. وأكدت قيادة الجيش العربي في تلك الفترة أن هذه المهلة المهمة من تاريخ الأردن السياسي والنيابي انتهت بإقالة حكومة النابلسي وما تبعها من إعلان للأحكام العرفية وحل الأحزاب السياسية، ومنع نشاطها، وما تبعها من إجراءات تعسفية ضد الحركة السياسية الشعبية من حملات الاعتقالات للنشطاء السياسيين وصدور الأحكام بالسجن للمئات منهم، عبر المحاكم العسكرية والعرفية، هذه الأمور شكلت انتكاسة لمجمل الحياة السياسية والنيابية الأردنية. ونلاحظ أن هذه التجربة بعد إقالة حكومة النابلسي في ١٠ من نيسان ١٩٥٧م تشكلت حكومة برئاسة د.حسين فخري الخالدي، وشغل سليمان النابلسي وزير الخارجية والاتصالات فيها، إلا أنها لم تستمر أكثر من أسبوع، وأعلن الملك الأحكام العُرفية ووُضع النابلسي قيد الإقامة الجبرية. وتركت آثارها على تطور العلاقات الوطنية الداخلية طيلة السنوات اللاحقة حتى العام ١٩٨٩م، السنة التي استؤنفت فيها الحياة النيابية الأردنية بإجراء الانتخابات البرلمانية. ورغم الأهمية الاستثنائية التي تحتلها هذه المرحلة الوطنية فإنها لم تحقق ما يوازيها من دراسة وتقييم، بما يتناسب مع ما فعلته في تاريخنا السياسي المعاصر، ومع حجم النتائج السلبية التي تركتها عملية فشلها، والأهمية التي تمثلها عملية تقييمها كأحد الدروس التي لا بد من الإفادة منها، خاصة ونحن نحاول بناء تجربة ديمقراطية جديدة تواجه العديد من الصعوبات والتحديات والعقبات[1].

ولاشك أن تقييم تلك المرحلة وتجربتها ونتائجها عملية محكومة بالضرورة بظروفها وعواملها، التي هي مزيج من العوامل الداخلية والعربية والدولية، فمن

---

[1] منيب ماضي وسليمان موسى: المرجع السابق، ٤٥.

حالة النهوض القومي في مواجهة بقايا الاستعمار المباشر ووجود اتفاقاته، ونتائج الهزيمة العسكرية أمام المشروع الصهيوني في فلسطين، وانكشاف حالة التجزئة، إلى المطالبة الشعبية بالوحدة العربية بصفتها هدف توحيد، وحالة الاستقطاب الدولي التي مثلتها الحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي المتحالف مع حركات التحرر في العالم الثالث والتحالف الغربي الاستعماري الذي أخذ يتبلور فيه الدور القيادي الجديد للولايات المتحدة الأمريكية، بعد الحرب العالمية الثانية[١].

على أن تحليل تلك العوامل والتوجهات وطبيعة القوى التي مثلتها وخلافاتها هي بالضرورة المدخل الرئيسي لمحاولة فَهم أسباب فشل هذه التجربة وانتكاستها ومحاولة تقييم مسؤولية الأطراف المختلفة عن نتائجها. وأهم هذه العوامل تتمثل في المواجهة الوطنية الشعبية لاستكمال الاستقلال الوطني ضد الوجود الأجنبي عبر تعريب الجيش، والتصدي لمحاولات ربط الأردن بالأحلاف الاستعمارية الجديدة. واستجابة القيادة السياسية لهذا التوجه، وانتصاره، لم تلغِ وجود القوى والمصالح والارتباطات التي كانت في ظل الهيمنة والوجود العسكري البريطاني، ولا استمرار محاولاتها لإجهاض عملية التغيير الوطني بضرب قواها، خاصة بعد أن وجدت سياسة مَلء الفراغ الأمريكية «مشروع أيزنهاور» حليفًا جديدًا وبديلًا عن العهد القديم. كما انعكس شكل العلاقات والصراع الدولي على طبيعة البرامج السياسية للعديد من الأحزاب، وشهد الفكر السياسي في تلك المرحلة بوادر تطور مهم، تسعى بقوة وتعمّق قيمًا بعد تبني الحلول الثورية الشمولية للقضايا السياسية والاقتصادية ونهج التغيير الثوري في المجتمع بصفته سبيلًا لتحقيق الأهداف من خلال تغيير الأنظمة وأسلوب الانقلابات العسكري[٢].

---

(١) علي محافظة: المرجع السابق، ١٨٢.

(٢) خالد سالم إسماعيل أبو ربيع: المرجع السابق، ٢٠٢.

ولقد رَسَّخت القناعة بصحة هذا النهج حالة التغيب للحياة الديمقراطية أو تزويرها ، الذي تعيشه معظم الأنظمة في العالم الثالث ، بما فيها تلك الأنظمة التي تدعي الدستورية البرلمانية ، لقد وفَّر هذا المناخ حالة من عدم الثقة بين النظام القائم والحركة السياسية ، مما أسهم في أن يكون الحل عبر حل الأحزاب السياسية وإعلان الأحكام العرفية ، كما شكل الوجود الوطني الحزبي في صفوف الجيش إحدى الأدوات الرئيسية لاستكمال الاستقلال الوطني ، وعامل قوة في النهوض السياسي الشعبي وحمايته ، لكنه في المقابل شكّل عامل توتر وخوف للنظام ، وأحد العوامل الرئيسية التي قادت في النهاية إلى التصادم عبر الإعلان عن مؤامرة تقودها حركة من الضباط داخل الجيش ، وإعلان الأحكام العرفية وحالة الطوارئ وإنهاء التجربة الديمقراطية بحل الأحزاب السياسية ، وإنهاء الحياة البرلمانية وتقييد الحريات العامة والشخصية[1].

وإذا كانت تلك العوامل أهم العوامل التي أدت إلى إفشال هذه التجربة الوطنية التي شهدتها الساحة السياسية الأردنية ، في منتصف الخمسينيات ، فإن السؤال الذي لا يزال يطرح نفسه : هل كان بالإمكان تفادي ما حدث ؟ وما النتائج التي ترتبت على هذا الفشل ؟ وما الآثار التي تركتها الحياة السياسية الأردنية في المراحل اللاحقة ؟ من المؤكد أننا لا نملك إجابة دقيقة وافية عن هذه التساؤلات ؛ لأن ذلك يتطلب العودة إلى تفاصيل المواقف والأحداث التي حدثت في تلك الحقبة التاريخية ، الأمر الذي لم يتوفر حتى الآن بصورة علنية وموضوعية ، حيث بقي العديد منها محفورًا في الأرشيف ، أو ذهب مع رحيل العديد من الشخصيات التي واكبت تلك الأحداث ، ولم يبقَ سوى وجهة النظر الرسمية للدولة الأردنية التي هي الطرف الذي كان له الغلبة[2] ، تلك النظرة التي اتهمت الحركة الوطنية

---

(١) خالد سالم إسماعيل أبو ربيع : المرجع السابق ، ٢٠٣.

(٢) هاني الحوراني : المرجع السابق ، ١٩٦.

التي واكبت حكومة النابلسي بالتآمر على النظام والاستقرار في المملكة والارتباط بالخارج، على حين ترى المعارضة وأحزابها ورموزها السياسية أن النظام الرسمي هو الذي قام بالانقلاب على الحركة الوطنية والسياسية الشعبية وأحزابها وحركة الضباط الأحرار داخل الجيش. غير أن المؤكَّد أن الخلاف الوطني في تلك المرحلة ـ خاصة بين البرنامج الوطني الشعبي، ممثلًا بالحركة السياسية الشعبية المعارِض الارتباط بالاستعمار وأحلامه ومشاريعه، الرافِض سياسة الأمركة، الرامي للتوجه الوحدوي العربي، المطالِب بترسيخ الحياة النيابية وقواعدها الديمقراطية، من جهة، وتبني النظام سياسة التحالف مع المعسكر الغربي، وسياسة مواجهة الخطر الشيوعي ـ أدخل العلاقة بين النظام والحركة السياسية حالة لم يكن ممكنًا معها تجنب الصدام[1].

لقد أخذ الخلاف حول هذه القضايا ـ في وجود العوامل التي أشرنا إليها سابقًا ـ إلى وضع يصعب تجنب الصدام فيه؛ إذ لم تتمكن أطرافه من مواصلة التعايش، كما هو مفترض في نظام دستوري برلماني ديمقراطي، الأمر الذي يطرح حقيقة ضعف نضج البناء السياسي الأردني، ويوصل إلى حقيقة مَفَادُها أن السلطات الدستورية التشريعية والتنفيذية تفقد صلاحيتها بمجرد أن تتعارض مواقفها مع توجهات وسياسات الحكم الذي يتعامل مع أجهزة وظيفية، تنفذ ولا تمارس رسم السياسات والحكم[2].

لقد ترك فشل تلك التجربة والنتائج التي ترتبت على ذلك، أثره المباشر على كامل المسار الوطني للدولة الأردنية حديثة النشأة، بل لعله أحد أهم العوامل التي رسمت طبيعة هذا المسار وشكلت قاعدة العلاقات الوطنية، وشكل تطور النظام السياسي طيلة عقود لاحقة؛ تعطلت فيها الحياة الدستورية والحياة السياسية،

---

(١) هاني الحوراني: المرجع السابق، ١٩٧.

(٢) علي محافظة: أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث، ٢٢٥.

وسادت علاقات الصراع والتناقض بين النظام الذي يمثله الملك والحركة السياسية الشعبية التي تمثل الأحزاب والحكومة، ودفع فيه العديد ثمنًا باهظًا في الكثير من التضحيات والآلام والخسائر، وتشوه التطور المفترض للمجتمع الذي بقيت هيئاته ومؤسساته ونقاباته تواجه مراحل مد وجزر، حوَّلتها في كثير من الأحيان إلى أدوات بديلة للأحزاب السياسية، وعطلت نموها وتطورها ودورها الاجتماعي والاقتصادي والمهني[1].

كما أن هذه النهاية المأساوية لتلك التجربة الوطنية أدت لتكريس مفاهيم مغلوطة؛ تمثلت في اعتبار العمل الحزبي والانتماء إليه حالة تضع المواطن خارج إطار الانتماء للدولة، والأهم من ذلك أن هذه النهاية أدت إلى منع تطور الفكر السياسي الأردني ونموه باتجاه ديمقراطي، وأسهمت في دفعه إلى تبني نهج التغيير من خلال العنف والانقلاب، واعتبار النظام البرلماني نظامًا يستهدف تزوير الإرادة الشعبية. بالمقابل تبنى النظام الشمولي نظام الحزب الواحد. وبشكل عام فإن النتيجة العامة لفشل تلك التجربة كانت إضعاف قدرة الدولة الأردنية على التطور والبناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بالتالي النهوض إلى مصاف الدولة الحديثة والابتعاد عن النمط التقليدي العائلي، كما يساعد في مواجهة التحديات والمخاطر الخارجية التي تواجه الدولة الأردنية. وفي كل الأحوال فإن ما آلتْ إليه التجربة الوطنية النيابية الديمقراطية في الخمسينيات من القرن المُنْصَرِم كانت النتيجة التي لا نملك إلا أن نفيد من دروسها، وأن تبقى رمزًا للحركة الشعبية الأردنية وقواها ورموزها وقياداتها، ونموذجًا لقدرة الشعب الأردني وطموحاته في بناء الأردن الحديث الديمقراطي[2].

---

(١) علي محافظة: أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث، ٢٢٦.

(٢) هاني الحوراني: مصدر سبق ذكره، ١٩٧.

المراجع

جمال الشاعر (١٩٨٧)، سياسي يتذكر، تجربة في العمل السياسي، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧م.

جورج طريف داود (١٩٩٤)، السلط وجوارها (١٨٦٤ ـ ١٩٢١م)، منشورات بنك الأعمال، عمان، ١٩٩٤م.

سعيد التل (١٩٨٦)، الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية، دار اللواء للصحافة والنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٦م.

سليمان النابلسي (١٩٩٧)، قراءة في سيرته وتجربته، وقائع الثورة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات، ١٩٩٧م.

سليمان موسى، أعلام من الأردن، عمان، ١٩٨٦م.

عبد الكريم غرايبة، الأردن رباطًا وثغرًا، مكتبة الرأي، مؤسسة الصحيفة الأردنية، ١٩٩٠م.

عبد الرحمن شقير، من قاسيون على ربة عمون، رحلة العمر، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ١٩٩١م.

علي أبو نوار، حين تلاشت العرب، مذكرات في السياسة العربية (١٩٤٨ ـ ١٩٦٤م)، دار الساقي، لندن، ١٩٩٨م.

علي محافظة، أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨م.

علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (١٩٢١ ـ ١٩٥٧م)، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٥٩م.

غازي نهار، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج العربي، إربد، ١٩٩٢م.

محمد عبد القادر أبو فارس، صفحات من التاريخ السياسي للإخوان المسلمين في الأردن، ط ١، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠م.

مصطفى دندسلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ج ١، ط ١، د.ن، ١٩٧٩م.

منيف الرزاز، الأعمال الفكرية والسياسة، مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، عمان، ١٩٨٦م.

منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ط ١، عمان، ١٩٥٩م.

هاني الحوراني، حكومة سليمان النابلسي (١٩٥٦ ـ ١٩٥٧م)، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ١٩٩٩م.

هزاع المجالي، قراءة في سيرته وتجربته، المركز الأردني للدراسات والمعلومات، عمان، ١٩٩٦م.
خالد سالم إسماعيل أبو ربيع، الحياة البرلمانية في الأردن منذ وحدة الضفتين (١٩٥٠ ـ ١٩٦٧م)، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، ١٩٩٢م.
DANIEL PIPES, *Greater Syria. The History of an Ambition at Oxford* University Press, 1990.

obeikan.com